من منكم بلا خطيئة؟

مرت الكويت، وخلال العقود الثلاثة الماضية، بأزمات مالية عديدة غلب على الكثير منها وصف المطبات الهوائية المالية، اذا صح التعبير، حيث تنهار اسعار الاسهم والعقار كهبوط الطائرة فجأة بركابها فيرتفع الصراخ وينتشر الفزع وتنقلب الكؤوس والرؤوس والصحون والبطون، وفجأة كما بدأت المشكلة يهدأ كل شيء، وبعد فترة يتكرر الامر نفسه مرة اخرى وهكذا دواليك.

ويلاحظ المراقب الحصيف تكرار قيام الكثير من الافراد والمؤسسات والشركات الكبيرة، وخلال العقود الثلاثة المنصرمة، بوضع ثقتها واموالها بأيدي العديد من الافراد غير المؤهلين ماليا او فنيا او اداريا لمهمة ادارة تلك الشركات او المشاريع. فتجد ضابط شرطة سابقا مثلا يقوم بتأسيس شركة لتوريد المواد الغذائية وتجد ان الكثيرين قد تهافتوا للمساهمة في شركته تلك، وتجد في حالة اخرى قيام موظف حكومي سابق او متقاعد بتأسيس شركة مالية للاستثمار في الاسهم والسندات المحلية والدولية ايضا، وبالرغم من محدودية خبرة ذلك الموظف التي لم تتعد السنوات العشر والتي قضاها مديرا للشؤون الادارية في احدى الوزارات الثانوية، الا انك تفاجأ بعدد المتهافتين للمساهمة في شركته تلك، وهناك العديد من الامثلة الحية الموجودة بيننا نهز ايدي اصحابها كل يوم تقريبا اما في فرح او عزاء او ديوانية!!!

ومن الملاحظ ان غالبية من قاموا باستثماراموالهم ووضع ثقتهم (من افراد ومؤسسات عامة وخاصة) في هؤلاء الافراد لم يكونوا على جهل بالخلفية المالية المتواضعة لهؤلاء المدراء وبعدم اهليتهم لادارة كل تلك الاموال التي وضعت تحت تصرفهم، وبالرغم من ذلك لم يخل الامر من التهافت على المشاركة والتصارع على الاسهم ووصل الامر الى زعل البعض لانهم حرموا من فرصة الاستثمار تلك، ووصل الامر الى مرحلة اخطر من ذلك عندما لم يتردد العديد من الافراد في الاستثمار ليس فقط مع من ليس بأهل للثقة من الناحية المالية، بل مع من يزخر ملفه الامني والاخلاقي بالعديد مما لذ وطاب من القضايا الامنية والمالية والاخلاقية.

وتفسير تلك الثقة العمياء لهؤلاء المستثمرين باولئك المدراء بسيط جدا، فالاموال التي وضعت تحت تصرفهم لم توضع لثقتهم بقدراتهم الادارية والمالية المشكوك فيها، بل بما يملكونه من اتصالات قوية وشبه دائمة بمناطق اتخاذ القرار، وما قدموه من ادلة على قدرتهم على الحصول على المناقصات والممارسات والعقود بدون الدخول في متاهات كالاخرين.

وعليه فان ما كشفته الاحداث الاخيرة وما سبقها من امور مماثلة اثناء ازمات المناخ الثلاث تبين ان من عدم الانصاف نعت اولئك المدراء باوصاف الفساد والحرمنة دون ان تطال تلك الاوصاف، وبدرجة اكبر بكثير، من ساهم معهم بالمال والحلال ليس ثقة فيهم، بل ايمانا بقدراتهم الاجرامية وبما يمتازون به من ذمة خربة قد توصلهم الى ثراء سريع لم يحلموا به!!!

واعتقد انه من الضروري قيام مجلس ادارة كل مؤسسة او شركة فقدت اموالها من جراء المساهمة في شركات كان يديرها افراد من اصحاب السوابق، او ممن لا خبرة مالية او ادارية لهم وكشفت اوضاعهم مؤخرا، بمساءلة المدراء الذين اضاعوا اموال المساهمين والمتقاعدين في تلك المؤسسات.

ومن كان منكم بلا خطيئة فليرجم (ش م ط) بحجر، والا فليكرمنا بسكوته!!!

احمد الصراف